



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد

شؤون عربية

2018/01/29م

المحتويات

- المخضرم أحمد عبيدات يخرج عن صمته منذ سنوات ويتقدم بتعليقات غير مسبوقه: سياسات هجينة
رهنت الطاقة بيد إسرائيل وإختلالات في إدارة الدولة حولت شرائح واسعة من الاردنيين إلى "متسولين"
والرشوة والفساد يضربان في كل المفاصل وتم إفساد التعليم والزراعة والتجارة 3
- استنتاجات مما يحدث في مصر 5
- ثورة «25» يناير والانتخابات المصرية 9
- الوضع الداخلي لدول المجلس الخليجي مع الأزمة 11
- الملك: نويد حلّ الدولتين والقدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين 14
- انقلاب حلفاء الإمارات في عدن: الشرعية تستغيث والسعودية مترددة 15
- حول موقف الأزهر من زيارة القدس 19



المخضرم أحمد عبيدات يخرج عن صمته منذ سنوات ويتقدم بتعليقات غير مسبوقه: سياسات هجينة رهنت الطاقة بيد إسرائيل وإختلالات في إدارة الدولة حولت شرائح واسعة من الاردنيين إلى "متسولين" والرشوة والفساد يضربان في كل المفاصل وتم إفساد التعليم والزراعة والتجارة

رأي اليوم- عمان 2018\1\28

دخل أكثر رؤساء الوزارات السابقون في الاردن الغائب منذ سنوات على خط التصريح العميق في الجدل المحلي بعد أزمة الاسعار والميزانية.

وحاول المخضرم احمد عبيدات تذكير جميع الاطراف بان الاردنيين لعبوا دورا كبيرا في تاسيس دولتهم وتطويرها وتحقيق انجازات قبل ولادة اختلالات في إدارة الدولة.

ولم يتطرق عبيدات لطبيعة هذه الاختلالات لكنه إختار مناسبة خاصة للتحديث علنا تمثلت في حفل اشهار احداث حزب مرخص وهو حزب الشراكة والانقاذ الذي اسسه مجموعة من المستقلين بمعية سالم الفلاحات المراقب العام الاسبق لجماعة الاخوان المسلمين.

ونقلت صحيفة مدار الساعة الإلكترونية حديث عبيدات في تلك المناسبة واستعرض الدجل بدايات تاسيس المملكة قبل اتهام الحكومات المتعاقبة بتحويل شرائح كبيرة من الاردنيين إلى "متسولين" وأشار لإن اتفاقية وادي عربة الموقعه عام 1994 وقعت مع عدو خطير لايريد السلام واضعفت الاردنيين.

ولم يظهر اسم عبيدات في الحياة العامة منذ نحو اربع سنوات .

ويعتبر عبيدات وهو مدير سابق للمخابرات من ابرز اقطاب الحركة السياسية في الاردن خصوصا في المجال الاعتراضي على سياسات الحكومات المتعاقبة حيث تم تجاهل تعيينه عدة مرات عضوا في مجلس الاعيان.

وشدد عبيدات على ان تلك الاختلالات التي يتحدث عنها اثقلت ضمير الاردنيين واهدرت مقدراتهم وحولت شرائح كبيرة من الى التسول في وطنهم.

واشار الى خطايا ارتكبت بحق الاردنيين من بينها توقيع اتفاقية وادي عربة الظالمة واصدار قانون انتخاب فريد وغريب عام 1993 وتزوير الانتخابات عام 2007 .

وقال ان الشعب الاردني يقطف اليوم ثمار الاتفاقية الظالمة الموقعه مع عدو لا يرحم ولا يؤمن بالسلام.



وقال ان اتفاقية الغاز الموقعة مع اسرائيل لا حاجة لها لكن ثلاث حكومات اجتهدت في رهن ملف الطاقة بيد جهة لا تؤتمن.

وانتقد عبيدات سياسات هجينة اعتمدت خلال سنوات فافسدت التعليم ودمرت مناهجه وخربت الصناعة والتجارة وعمت الزلم فانتشرت المخدرات والجريمة وتفشى الفساد والرشوة في جميع مفاصل الدولة واداراتها.

وتشكل هذه التعليقات اقوى تصريحات تصدر عن رئيس سابق من اعضاء نادي الرؤساء السابقين .



نبيل الفولي الجزيرة نت 2018\1\28

الدراما السريعة التي تقع في مصر -المتأهبة للانتخابات الرئاسية 2018- أدهشت المتابعين؛ فقد ظهر الإلحاح الشديد والصريح من النظام على انفراد المشير عبد الفتاح السيسي بخوض الانتخابات، في غياب أي منافس حقيقي أو بلا منافس على الإطلاق. فضُغَط على الفريق أحمد شفيق -العائد من الإمارات لخوض المعركة- حتى تنازل، وهو يعلم أن إصراره سيؤدي به.

وكانت مفاجأة الفريق سامي عنان -رئيس أركان الجيش المصري الأسبق- بإعلان الترشح أشد وقفا رغم توقُّع ذلك؛ فقد انتظر إعلان السيسي للترشح ليعلن خوضه المعركة هو الآخر، في بيان مقتضب انتقد فيه السياسات التي تُدار بها الدولة، لكن اللكمة التي وُجِهت له أخرجته من الحلبة تماما متهما بالتزوير والتحريض على القوات المسلحة!!

وأخيرا لم يجد المحامي والحقوقي خالد علي -وهو المدني الوحيد البارز في هذا السباق الساخن قبل بدئه، والبارد جدا في لجان الاقتراع والفرز كما يُتَوَقَّع- لنفسه موقعا وسط هذه السيقان الطويلة والصراع العسكري على منصب الرئاسة، فلملم أشياءه وانسحب أخيرا!!

ضعف النظام

يبدو رعب النظام واضحا من خوض انتخابات تنافسية تتقارب فيها احتمالات فوز المرشحين لها، فضلا عن أن تترجح كفة شخصية أخرى غير السيسي، وهو ما يؤكد أن النظام ليس بالقوة التي يحسبها بعض المتابعين، إلا أنه يراهن على امتلاكه القوة الخشنة للدولة متمثلة في الجيش والشرطة.

ولكي نضع النقاط فوق الحروف في هذه القضية؛ يجب أن نعلم أن السيسي يتحكم في هاتين المؤسستين بطرق لا تضمن له السيطرة الطبيعية عليهما؛ أي أنه لم يحقق هذا بحب وارتباط نفسي إيجابي بهما، وإنما سيطر على الشرطة بتوسيع سلطتها في التعامل مع المواطنين، وعدم محاسبتها على أخطائها وجرائمها.

كما رفع سقف الدخول المالية والامتيازات الاقتصادية لها، فصار مصيرها مرتبطا بمصيره؛ فللشرطة تعلم جيدا أنها هي أول ما سيزول من النظام إن سقط في هبة شعبية.

وأما الجيش، فإن المشاركين المباشرين من رجاله في جرائم النظام -حتى في مذابح رابعة والنهضة ورمسيس- ليسوا بالكثرة التي نلاحظها في الشرطة، إلا إذا استثنينا قوات الجيش العاملة بسيناء، فإنها



صنعت عداوات عميقة بينها وبين سكان شمال شبه الجزيرة، بسبب اتساعها في العقوبة كمًا وكيفًا؛ احترازًا من العمليات الإرهابية أو رداً عليها.

إلا أن النظام قد توسع في تقديم الخدمات لرجال "الميري" (الجيش) عموماً، ورفع رواتب أفراد وأصحاب رتبته الكبيرة عدة مرات. لكن مع هذا وذاك، فإن مساحة التأييد لقيادة السيسي لمصر داخل جيشها غير معروفة بالضبط بسبب حساسية المسألة وخطورتها.

ولو ربطنا الأمور بشغل السيسي للجيش في قضايا الصراع السياسي الداخلي، وتسببه في صراع استنزافي كبير له في سيناء، وتوظيفه لقواته في تثبيت سلطته؛ لتوقعنا وجود نسبة غير قليلة من عدم الرضا عن المشير في صفوف القيادة والضباط والجنود.

ولعل الطريقة التي يتعامل بها السيسي مع الجيش تثبت ارتفاع هذه النسبة من عدم الرضا، وإن كان في الغالب مكتوماً؛ فقد اهتم بالسيطرة على جهاز المخابرات العسكرية والسيطرة به على بقية الجيش، واصطفى لنفسه حراساً من أقرب الضباط إليه وأمهرهم، وينتمي بعضهم إلى الفرقة 777 الخاصة المتهمه بالمشاركة في مذبحه رابعة العدوية.

وقد منع السيسي غير حراسه من الدخول عليه بالسلاح، وبالغ في الاحتراز الأمني -حتى من زملائه القادة العسكريين- في اللقاءات التي تُذاع على الناس من وقت إلى آخر.

وباختصار؛ فإن النظام الضعيف عوّل في تصرفاته مع المنافسين -بما في ذلك البطش بمن يسعى إلى منافسته سياسياً- على امتلاكه القوة الخشنة للدولة، لكن ولاء هذه القوة له ليس مضموناً تماماً كما يشي بذلك كثير من الأدلة.

الحياد الخارجي

لم يخف التواطؤ الخارجي الإقليمي والدولي في تنفيذ انقلاب الجيش في 3 يوليو/تموز 2013؛ فقد وقعت ضغوط غربية على الرئيس الشرعي المعزول محمد مرسي حينئذ، وشاركت بعض دول الجوار المصري في الإعداد والمساعدة على تنفيذ الانقلاب، بما لم يبق فيه شك الآن.

لكن ماذا عن الموقف الخارجي مما يجري من الإصرار على عقد انتخابات رئاسية مصرية محسومة قبل انطلاقتها لصالح السيسي؟



حين نستدعي صورة من التاريخ العربي قبل حوالي قرن من الآن، سنجد أن الصراع الذي دبّ في الجزيرة العربية بين الشريف حسين والأمير عبد العزيز آل سعود (الملك لاحقاً)، كان يشهد تنافساً كبيراً بين الطرفين على الفوز برضا ومساندة بريطانيا له مقابل رعاية مصالحها.

وقبل أن ينتصر عبد العزيز في "معركة تربة" كانت الأصوات البريطانية المؤيدة له أقل من خصمه؛ باعتبار أنه ضعيف ولا يستطيع السيطرة على المنطقة وتنسيق العلاقات مع لندن. لكن انتصاره في المعركة المذكورة رفع أسهم الأمير ابن سعود الذي واصل طريق الانتصار والتوسع على حساب غريمه، بمساعدات بريطانية لم تنس الوثائق وكتب التاريخ تسجيلها.

وكأنني بهذه الصورة تحكي ما يحدث في مصر الآن؛ إذ ما دام الصراع القائم لا يحتوي على بدائل خطيرة بين المرشحين، فدع الصراع يحسمه الأقوى، وإن كان لا بد من انتقادات غريبة ديكورية تتعلق بحقوق الإنسان وحرية الترشح لانتخابات الرئاسة ولا تحسم شيئاً، فلا بأس بهذا.

لكن مع هذا لا بد من أن نقول: إن السيسي يمثل خياراً لمن يريد إعادة ترتيب المنطقة من جذورها وفقاً لمصالح خاصة، ومن هنا يمكن أن نرجح كونه خياراً للإمارات وإسرائيل وبعض أطراف الإدارة الأميركية. وأما سامي عنان فيمثل بديلاً لمن يريد لمصر الاستقرار وإنهاء حالة الصراع، والوصول إلى نوع من المصالحة الداخلية التي تنتازل للمعارضة الثورية قليلاً مقابل الصمت والسكون الثوري، على أن يتبع هذا هدوء ثوري بالتدرج في جبهات أخرى مثل اليمن وليبيا. ولعل هذا هو خيار ملك السعودية والاتحاد الأوروبي وغيرهما.

ومهما يكن، فإن من الاستنتاجات المهمة للدراما ما قبل الانتخابية في مصر، أن الخارج لا يعنيه من أمر بلادنا إلا مصالحه، ولا يعبأ بها إلا حين تحتوي على بدائل خطيرة عليه وعلى مصالحه.

فائدة لثوار يناير!

لم يتحول ثوار 25 يناير إلى أحافير قديمة إلى الآن، بل ما زالت هناك أصوات منهم ترتفع من وقت إلى آخر تتادي باستعادة الثورة ومواجهة الانقلاب، أو تذكر العالم بكارثة الآلاف من النفوس البريئة التي تتعرض للمحاكمات الجائرة والتتكيل والقتل البطيء في سجون النظام.



وقد بدا بوضوح أن وجود مرشح ينافس السيسي في انتخابات الرئاسة سيفتح باب الخلاف في صفوف الثوار القدامى؛ خاصة بعد رسالة الملياردير الإخواني المصري يوسف ندا "الشخصية"، باستعداد الإخوان المسلمين لدعم عنان إذا ترشح بشروط، هي:

العودة بالجيش إلى مهمته الأصلية المتمثلة في خدمة الشعب وحمايته وحماية الدولة، والطلب من الرئيس المنتخب محمد مرسي التنازل لصالح الأمة، وتطهير القضاء والشرطة، والإفراج عن المعتقلين وتعويضهم، وإعادة النظر في القرارات المتعلقة بثروة مصر وحدودها.

فهل كان قيام السيسي باستبعاد المنافسين -بكل وسيلة- خيرا قدمه لمعارضيه بدون قصد؛ خاصة أن فوز عنان والمصالحة معه سيعني في عيون الراديكالية الثورية وضع نقطة النهاية لثورة 25 يناير؟ والحقيقة أننا لو قلنا إن السيسي قدّم خدمة للمعارضة -بهذه الدكتاتورية الفظيعة- بأن منعها من الاختلاف والتشردم، فإن هذا يعني أن هذه المعارضة عاجزة عن الاتفاق على رأي، وعن إيجاد حلول للحالة المصرية القائمة، بل عاجزة عن مجرد قراءة الواقع بصورة صحيحة متكاملة، وعن المراهنة على زحزحات الواقع وتطوراتها والاستعداد لذلك بما يلائمه.

إلا أن هذا لا يمنع من القول: إن دراما ما قبل الانتخابات قد تركت للمعارضة الثورية ذكرى مهمة، وهي أن السيسي يوسّع دائرة أعدائه داخليا، وتبدو سياساته غير لائقة بأي دولة عاقلة مستقلة. وبالتالي؛ فإن التناقض تتسع دائرته، والغضب المكتوم يزداد مع الوقت، وهو ما يحتاج إلى توظيف دقيق؛ بحيث يمكن لفظ هذا النظام البائس بدون إدخال البلاد في صراع أهلي يدمر كل شيء.



ثورة «25» يناير والانتخابات المصرية

د. شفيق ناظم الغبرا الوطن القطرية 2018\1\28

يلحق شبخ ثورة 25 يناير مصر. فالنظام الراهن بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي يتمنى لو اختفت تلك الذكرى من الذاكرة بل ومن مخزون الحلم. إذ تذكر ثورة 25 يناير المصريين بأنهم حلموا للحظات وأسابيع بمصر مختلفة ومتقدمة تلتزم العدل بصنوفه والحرية بأنواعها والمساءلة بمعانيها. ورغم مرور سنوات سبع على الثورة لازال الحلم المصري قائماً. فثورة 25 يناير عبرت عن حلم المصريين ومعهم كل العرب بتجديد طاقة وقدرات شعب مصر البالغ مائة مليون.

ما يقع في مصر اليوم يتناقض مع ذلك الحلم لأن مصر في هذه اللحظة تعاني من انهيار المؤسسات، كما وتفشل في التفاوض النظامي في أمور تتعلق بأمنها ومستقبلها (سد النهضة مع أثيوبيا)، كما أنها تزداد فقراً بينما تنتشر البطالة في كل مكان وتسد الفرص أمام الشباب. وتتورط مصر في ما يعرف بصفقة القرن في المسألة الفلسطينية مما سيسهم في تصغير دورها وحصر تأثيرها أمام كل من تركيا وإيران. مصر لازالت تتعطش لانتفاضة حقيقية تعيد إليها مكانة جامعاتها وإبداعها الأدبي والفكري وعمق اقتصادها ودولتها.

ما وقع في مصر في الأيام والأسابيع الأخيرة حول الحملة الانتخابية أكد مدى حجم التفكك في النظام السياسي المصري. لقد بدأت الحكاية مع المرشح الفريق أحمد شفيق الذي أعلن في أواخر نوفمبر 2017 بأنه ينوي الترشح للانتخابات المصرية كمنافس محتمل للرئيس السيسي. لكن الفريق شفيق انتهى معتقلاً وتحت الإقامة الجبرية في ظل ظروف أدت لانسحابه من الحملة الانتخابية في السابع من يناير 2018. وهذا الأمر فتح الباب لمرشح آخر وهو الفريق سامي عنان رئيس الأركان السابق الذي أعلن ترشحه للانتخابات في العشرين من يناير 2018، لكن الترشح لم يدم سوى أربعة أيام لأنه انتهى باعتقاله واختفائه من المشهد برمته. وفي الحاليتين شكل ترشح الفريق أحمد شفيق ثم الفريق سامي عنان بارقة أمل بإمكانية أن تفتح في مصر صفحة جديدة. فمصر بحاجة لنظام مساءلة وإنجاز واقتصاد عادل كما هي بحاجة لمناخ مشاركة وتنمية ومصالحة تخرج عشرات الألوف من المحكومين بقضايا حقوقية من السجون.

القصة لم تتوقف عند سامي عنان، فنفس الوضع وبأسلوب مختلف وقع مع المرشح خالد علي. لقد مثل الشاب خالد علي توجهات ثورة 25 يناير. إذ عبرت خطابات خالد علي عن روح الشباب المصري الحالم



بالعيش والحرية والعدالة وبالتالي بدولة نوعية واقتصاد ينصف كل الفئات الشعبية. لكن خالد علي اصطدم بالضغوط الأمنية والإعلامية والسياسية مما اضطره للانسحاب من الحملة الانتخابية.

أصبح واضحاً أن الرئيس السيسي سيكون المرشح الحقيقي الوحيد في الانتخابات المصرية القادمة التي تنطلق في مارس 2018. وهو حتماً سيحتاج لمحلل (مرشح آخر شكلي) يستطيع التحكم بحركته، وهذا أكثر ما يستطيع النظام الراهن في مصر تحمله، وهذا تعبير عن تفكك وضعف في أوساط النظام خاصة وأنه اصطدم مع مرشح الثورة كما ومرشحين عسكريين كبيرين (شفيق وعنان). إن الانتخابات القادمة في مصر، وفق كل المقاييس السياسية، ستعزل معظم الشعب المصري وراء جدار التعقيم والتفرقة، بينما الإعلام وأجهزة الدولة الرسمية والأمنية ستكون في خدمة إعادة انتخاب الرئيس السيسي. وهذا يعني عملياً نهاية انتخابات مصر قبل أن تبدأ.

النظام المصري سيواجه التحدي الأكبر بعد الانتخابات: إن غلق كل المساحات في ظل عزلة قوى التغيير والإصلاح والبرامج التي تعد بالتجديد سيدفع بمصر والمصريين للبحث عن خيارات أخرى لإصلاح مصر. مصر مفتوحة على أكثر من احتمال وسيناريو، فالوعد بالتغيير والإصلاح في مصر، أجاء من الجيش أم من الشعب أو من الاثنين معاً، لازال قائماً. السنوات الأربع القادمة ستكون حاسمة في أوضاع مصر والمصريين.



مهنا الحبيب الوطن القطرية 2018\1\28

كان هناك خيط فاصل مهم لدول المجلس الخليجي، في علاقتها الداخلية بشعوبها، لعب دوراً كبيراً في انعطافات الأزمة الخليجية الصعبة جداً، وآخرها التصعيد على الأسر المشتركة، وتعميق قطع الأرحام وزيادة معاناتهم، وهو أمرٌ مروّع لكل نفس شهمة، ومستغرب في دوافعه المتجددة، ولكن يلاحظ المراقب الخليجي، قضية الوضع الداخلي بين كتلتي دول المجلس، المنقسمة في الأزمة.

بمعنى دول المحور التي استدعت نظام السيسي، ليدعم موقفها المحاصر لقطر، بكل ما فيه من شراسة سياسية واجتماعية وإعلامية، ودول الاعتدال، التي تمسكت بأن الحل عند أي خلاف، لا يجوز أن ينتقل لهذا النوع من القطيعة والاستهداف، والتحريض لإسقاط النظام السياسي واستباحة سيادته، وإنما بالحوار السلمي، لأعضاء المجلس المشترك، وهو الموقف الذي قادتته الكويت.

وهنا لا بد من التأكيد، أن هذا الفارق لا نزع فيه توفر المساحة الديمقراطية، أو المشاركة الشعبية أو الحرية السياسية بالمستوى المقبول، لكلا الكتلتين، فواقع دول المجلس لا يزال بعيداً، عن تمثيل كامل لإرادة الشعب، ولكن مع ذلك مثل الفارق الموجود، مساحته مهمة بين الكتلتين، والجانبين المؤثرين في الفارق، أن الكويت وعمان وقطر، أكثر استقراراً اجتماعياً، من دول المحور، وأن هناك هامشاً في التعبير يزيد وينقص، خاصة في الشأن الخارجي المخالف لموقف الدولة الرسمي.

فالكويت التي مارست هامشاً أو مساحة ديمقراطية منذ عقود، وإن وجد مأزق حالٍ مع المعارضة، غير أن اندماج الموقف الوطني، بين الدولة وكل شرائح الشعب، وطائفتيه السنيّة والشيعية، كان واضحاً حتى اليوم. رغم قضية السجن الأخيرة لقيادات المعارضة، والتي مرجح أن يصدر فيها تسوية، لضرورة الأمر لمصلحة الكويت العليا، والتي تُفهم عبر دعم المعارضة غير المشروط، الذي اصطف مع موقف الشيخ صباح، في أزمة الخليج ووساطته، خاصة عندما تم التعرض لشخصه وبعض أبناء عمومته، عن عمد.

هذا الاستقرار الاجتماعي تكرر في عُمان، عبر سياسة السلطان قابوس التي بدأها منذ عقود، وعملت مؤخراً خلال الربيع العربي، على احتواء حركة المطالب الشبابية التي طالبت بتعزيز المشاركة الشعبية، وطوي الملف الأمني بهدوء، وبتأمين السلم الاجتماعي المدني، وهو ما جرى عند إطلاق سراح الشباب، إضافة للانسجام الاجتماعي الديني، الذي تعزز بين العمانيين وصمد.



والقناعة الشعبية بأن حياد مسقط، بغض النظر عن تفصيله في نظرة المراقب المستقل، قد حقق لعمان موضعاً مهماً، في ظل رياح الخليج العاصفة، التي أصبح عليها الناس في أزمة الخليج، فذكرتهم بمواقف أخرى، حصل عليها جدل بين دول المحور وبين عمان، في قمم خليجية ماضية.

وفي ما يتعلق بقطر، فإن الرفاه الاقتصادي، والتراحم الاجتماعي، والحيوية والود المتدفق، في علاقة الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بشعبه، وتركيزه على البنية الوطنية الداخلية، في مشاريع عدة، ساهم في هذا الاصطفاف والاندماج الوطني.

ولعل أن الدرس المؤلم لخذلان الأشقاء، والفائدة فيها، قد برزت من خلال طرح التوجه لاستراتيجية المراجعة مستقبلاً، الذي لا يبدن عادة في أوان الأزمة، لإعادة صناعة مشروع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الأمير الوالد، ضمن النهضة الحديثة، في مشاريع ثقافية عدة، منها قناة الجزيرة، وإعادة خطابها المحفز للحضارة والهوية معاً، وتعزيزه في مضمار النهضة العربية والقيم الحرة، والمهنية غير العاطفية.

أو في مشاريع داخلها الوطني، وما يستبق انتخابات مجلس الشورى، لعدم تكرار بقاء وضعها الإقليمي في التجربة المرة، بعد ما واجهته، فتعزز جبهتها الداخلية ويعزز السلم مع دول المجلس ذاتها، لكن عبر توازن استراتيجي جديد كلياً، لا يربط شخصيتها القومية بالمملكة العربية السعودية ولا غيرها، وإنما بالفكر الإسلامي والعروبة الأخلاقية، وحسن الجوار الاجتماعي لأهل الخليج.

هنا نعيد التأكيد من جديد، أن جزءاً أصيلاً، بل هو المركز من الأزمة الخليجية، هو في غياب المشاركة الشعبية والحوار الوطني والإصلاح، وامتلاء السجون من المعتقلين السياسيين، واليوم إن كان بقي مساحة زمن للإنفاذ، فالأولى في كل الدول وخاصة المحقنة سياسياً واجتماعياً، أن تصحح موقفها الذاتي مع شعوبها.

وقد وضح أن مساحة الاحتقان كبيرة جداً في دول المحور، خاصة في السعودية، ومؤشر تدهور صحة الشيخ سلمان العودة، في السجن السياسي، خطير للغاية، ولذلك تصحيح أخطائهم في أزمة الخليج، وطبي صفحة الاشتباك مع قطر، مع إصلاح سياسي فوري، هو الحل اليوم لمستقبلهم.

فماذا عن بقية دول المحور، ما هي أسئلة الشك الكبيرة التي ستدور لديها، بعد طي الأزمة، وقد لاحظنا بروز قضية التجنيس السياسي في البحرين، على سبيل المثال بقوة، وقلق الحالة السنوية وشخصيات حكومية من تأثيراتها، بعد أن كانت محصورة لدى المعارضة الشيعية.



أليست هذه القضية، على سبيل المثال، كان من المهم أن تأخذ حيزاً من الاهتمام، بدلاً من الاشتباك مع قطر، الذي أنهى حلم مشروع اقتصادي، كان من الممكن أن يتحقق لشراكة استراتيجية، في جزيرة حوار بين الاقتصاد القطري، والاقتصاد البحريني تجمع رأس المال والأيدي العاملة البحرينية، وتستفيد الأسر البحرينية واقتصاد كلا الدولتين؟!!

ما هو مستقبل الإمارات، مستقبل اتحادها، ومواجهتها الشرسة ضد الإصلاحيين الإسلاميين والديمقراطيين، من أبنائها، وتقارير السجون والمطاردة لهم ولأسرهم، وتوتراتها الإقليمية الضخمة، ما هو موقف المملكة العربية السعودية، كدولة إقليمية مركزية، أنهكت رحلتها السياسية، في الأزمة الخليجية وما صاحبها من اشتباكات مع لبنان والجزائر وفلسطين، وتوتر داخلي أثر على سمعتها السياسية؟!!

إن المجلس لم يعد كياناً يمثل دولاً ذات أهداف قومية مشتركة، بل دول ذات عداوات تاريخية حساسة، ولذلك فإن واقع المجلس اليوم ضعيف، ولن تنتظر التسويات الإقليمية موقفه، وحتى الرهان على بقاء الخلاف المصري التركي، ليس رهاناً صامداً، فكلا الدولتين الإقليميتين، لهما مصالح في طي الصفحة السابقة، بغض النظر عن مستقبل حركة وأحلام ثورة يناير.

فأنقرة والقاهرة، بسامي عنان المعتقل، أو السيسي المستبد ما بعد الانتخابات، قد توصلان مد الجسور، ولقد قلت سابقاً رغم تأثير الرياض وأبوظبي، غير أن هناك عقيدة سياسية وعسكرية، مرتبطة بالمصالح، تعيد القاهرة إلى نوع من التوازن، الذي لا يؤثر على قمعها للمعارضة، ولا شيء يضمن للمجلس الخليجي في مستقبلها، خاصة أن جغرافيا هذا المجلس، لا يعرف متى يهب عليها ريح الخريف الأخير.



الملك: نوّيد حلّ الدولتين والقدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين

عمان - الدستور 2018\1\29

عقد جلالة الملك عبدالله الثاني مع رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية فرانك والتر شتاينمير، في قصر الحسينية، أمس الأحد، مباحثات ركزت على علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الصديقين، ومجمل التطورات الإقليمية والدولية.

وأكد جلالته خلال المباحثات بحضور جلالة الملكة رانيا العبدالله وعقيلة الرئيس الألماني، تأييد الاردن لحل الدولتين الذي تكون فيه القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين.

كما أكد جلالته ضرورة تكثيف الجهود الدولية لكسر الجمود في العملية السلمية، مشددا على أن مسألة القدس يجب تسويتها ضمن إطار الحل النهائي.

واستقبل جلالة الملك، امس، رئيس الكنيسة الأسكتلندية المطران الدكتور ديريك براونينج في اجتماع، حيث أكد أن الأردن مستمر بالقيام بدوره، وبموجب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في حماية هذه المقدسات، مشددا جلالته على أن المقدسات المسيحية تحظى بنفس الاهتمام والرعاية التي نوليها للمقدسات الإسلامية.

كما استقبل جلالته وفدا من أعضاء اللجنة التوجيهية لقمة الحائزين على جائزة نوبل للسلام والقادة من أجل الأطفال 2018، التي ستعقد في منطقة البحر الميت خلال الفترة من 26 إلى 27 من شهر آذار القادم. (بترا)



انقلاب حلفاء الإمارات في عدن: الشرعية تستغيث والسعودية مترددة

صنعاء، عدن - العربي الجديد 2081129

انقلاب مكتمل المعالم، شهدته مدينة عدن جنوبي اليمن، أمس الأحد، وهذه المرة الأولى، بتنفيذ من القوات المدعومة إماراتياً، ووسط تحليق من طائرات التحالف الإماراتية، لدعمها في المواجهة، بعد أن تفجّر الوضع عسكرياً في المدينة، وتمكّنت القوات الموالية لما يُسمى بـ"المجلس الانتقالي الجنوبي"، الانفصالي، من الانتشار والسيطرة في مناطق متفرقة في المدينة، فيما بدا الموقف السعودي ضبابياً. ففي حين بدا انقلاب عدن، كما لو أنه من حلفاء الإمارات ضد السعودية، اكتفت الأخيرة بدور الوسيط، وسعت إلى احتواء التصعيد، من دون الوقوف الحازم مع الشرعية.

وأكدت مصادر محلية في عدن لـ"العربي الجديد" أن القوات الموالية لـ"المجلس الانتقالي الجنوبي"، بما فيها قوات "الحزام الأمني"، التي تأسست بدعم الإمارات وإشرافها، انتشرت في أحياء متفرقة من المدينة، وخاضت مواجهات مع قوات "الحماية الرئاسية" الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي، والحكومة الشرعية، إذ اتهم الموالون للانتقالي هذه القوات، باعتراض المتظاهرين، وهاجموا معسكراً على الأقل، يتبعها في منطقة "خور مكسر"، وسيطروا على مقر الحكومة المعترف بها دولياً، إثر المواجهات الدامية مع القوات الموالية للسلطة، التي سقط فيها 15 قتيلًا، هم ثلاثة مدنيين و12 عسكرياً ومسلحاً من الطرفين.

وعلى الرغم من إعلان المجلس التجاوب مع جهود التحالف بقيادة السعودية لحل الأزمة، وتأكيد على "سلمية" تحركه الذي جاء بشعار إسقاط حكومة أحمد عبيد بن دغر، استمر بتعزيز قواته في المدينة والانتشار في مناطق محيطة بها، وأعلنت قيادات في المجلس إغلاق مناطق حدودية بين الشمال والجنوب، فيما أصدر رئيس الحكومة اليمنية، أحمد عبيد بن دغر، توجيهاً إلى جميع الوحدات العسكرية (الموالية للشرعية) بوقف إطلاق النار فوراً، وأن تعود جميع القوات إلى ثكناتها وإخلاء المواقع التي تمت السيطرة عليها، خلال المواجهات التي تفجّرت صباح أمس.

وأظهرت تطورات عدن، وما رافقها من انتشار عسكري لقوات موالية للانفصاليين، وسط تحليق لمقاتلات حربية تابعة للتحالف، كما لو أن المدينة، التي توصف بالعاصمة المؤقتة، أمام انقلاب صريح، وعلى نحو لا يختلف كثيراً عن الانقلاب الذي قامت به جماعة "أنصار الله" (الحوثيين)، في صنعاء في سبتمبر/



أيلول 2014، حين أعلنت أن تغيير الحكومة هو الهدف من تحركاتها التصعيدية، لكن تحركها انتهى بالسيطرة على العاصمة اليمنية ومؤسسات الدولة فيها، وما رافق ذلك من حرب مستمرة حتى اليوم. وبصرف النظر عن احتمالات التهدئة من التصعيد، بدا واضحاً من خلال الساعات الأولى لتفجّر الوضع عسكرياً أن "المجلس الانتقالي الجنوبي" الانفصالي، المدعوم إماراتياً، قطع خطوات كبيرة بالانقلاب على الشرعية، التي، إن بقيت في عدن، أو وفقاً لأي تفاهات ترعاها السعودية، فإن ذلك على الأرجح لن يكون أكثر من حضور رمزي، لما تقتضيه حاجة التحالف لبقاء "الشرعية" كغطاء لتدخله، فيما الواقع، هو أن الحكومة تواجه انقلاباً مدعوماً من التحالف، أو من الإمارات على الأقل.

ووسط التصعيد الكبير الذي شهدته عدن، وبدا معه أنّ الأمور خرجت عن التطمينات التي أطلقتها القيادات في الأطراف المختلفة الأيام الماضية، كان واضحاً موقف الإمارات، وأنها المحرك لما يدور هناك، إذ إن الانقلاب نُفذ ويُنفذ بواسطة حلفائها المعروفين، فيما كان وجود الطائرات الحربية التابعة للإمارات أقرب إلى دعم مباشر لتحركات الانقلابيين العسكرية في عدن، فضلاً عن كونها الطرف القادر على منع أي تصعيد في المدينة، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة اليمنية بن دغر، وفي تصريح مثير، إلى الإعلان بصراحة أنّ الإمارات هي صاحبة القرار. وقال حرفياً إن "على التحالف والعرب جميعاً أن يتحركوا لإنقاذ الموقف، فالأمر بيدهم دون غيرهم، والأمل كما نراه نحن في الحكومة معقود على الإمارات العربية المتحدة، صاحبة القرار اليوم في عدن العاصمة المؤقتة لليمن"، متهماً الانفصاليين بالانقلاب على السلطة المعترف بها دولياً. وقال "هناك في صنعاء يجري تثبيت الانقلاب على الجمهورية، وهنا في عدن يجري الانقلاب على الشرعية ومشروع الدولة الاتحادية".

والمح بن دغر، في بيان، ظهر أمس، إلى ما يمكن اعتباره شعوراً من قبل الحكومة، بـ"خذلان"، إن لم يكن تواطؤاً من التحالف ضد الشرعية. وقال "يجب ألا يقبل الحلفاء اليوم تصفية الشرعية التي رعت التحالف لخوض المعركة مع الحوثيين"، مضيفاً أنها "كارثة إذا حدثت. أما الحكومة، فإن أي إنسان عاقل ومحب لأهله لا يمكن قبول منصب رئيس الوزراء أو البقاء فيه على أشلاء اليمنيين أياً كانت انتماءاتهم، ووحداتهم، ومناطقهم وشعاراتهم"، وأكد أنه "اليوم لا يمكن لأحد أن يقف في المنطقة الرمادية بين الحفاظ على بلاده موحدة، وبين التقسيم، لا يمكن السكوت على معاول الهدم لشرعية تقاوم العدو تحت أي ذريعة أو مبرر، دم اليمني على اليمني حرام، ودم الإنسان على الإنسان حرام".



وبدا واضحاً من خلال استغاثة بن دغر بالدول العربية، كما لو أن السلطات الشرعية يُست من طلب المساعدة من قيادة التحالف، خصوصاً في ظلّ غموضها في التعامل مع الأحداث والحديث عن دور لها في الأزمة.

إلى ذلك، طلب هادي من قواته وقف إطلاق النار فوراً في عدن. وأفاد بيان رسمي صادر عن رئاسة الوزراء بأن طلب هادي يأتي بناء على محادثات أجراها مع قيادة التحالف العسكري في اليمن بقيادة السعودية. وجاء في البيان أن على "جميع الوحدات العسكرية وقف إطلاق النار فوراً، وأن تعود جميع القوات إلى ثكناتها، وإخلاء المواقع التي تمت السيطرة عليها صباح اليوم (أمس) من جميع الأطراف بدون قيد أو شرط".

وفي المقابل، بدا الموقف السعودي الأكثر غموضاً، واعتبر سياسيون يمنيون أن السعودية، بوصفها الدولة التي تقول إنها تقود تحالفاً لدعم الشرعية، فإنها الخاسر الأكبر من التحركات المدعومة إماراتياً في عدن، خصوصاً بعد التحركات السعودية التي بدأت باتجاه عدن الشهر الحالي، والزيارة التي قام بها السفير السعودي، محمد آل جابر إلى المدينة، وما رافقها من تصريحات عن الإعلان عن مشاريع خدمية وتنموية سعودية، قادمة إلى اليمن الفترة المقبلة، فيما جاءت تطورات عدن لتقلب الأمر رأساً على عقب، من الصورة التي حاولت الرياض تقديمها من عدن إلى انقلاب ينادي بإسقاط الحكومة بدعم أبوظبي، الحليف المفترض الأبرز للرياض في حربها في اليمن.

في الأثناء، لم تغضّ وسائل إعلام سعودية الطرف عن تطورات عدن، بل قام بعضها بتغطيتها بوصفها تحركات لـ"الانفصاليين"، وهو وصف يسحب من تحركات أبوظبي غطاء المشروعية. ومع ذلك، لا يمكن فصل تطورات عدن، أمس، عن البيان المثير الذي أصدره التحالف، مساء السبت الماضي، وقال فيه إنه يدعو "المكونات السياسية والاجتماعية اليمنية كافة إلى التهدئة وضبط النفس، والتمسك بلغة الحوار الهادئ". لكن البيان، أقرّ، بصيغة غير مباشرة، وجود اختلالات في الأداء الحكومي، بما يمثل اقتراباً من خطاب انقلاب "الانتقالي" في عدن. وأضاف التحالف في السياق أنه "يتابع مجمل الأحداث والمستجدات في العاصمة اليمنية المؤقتة وما يدور من سجال إعلامي في هذا الإطار حول بعض المطالب الشعبية، إزاء تقويم بعض الاختلالات في القطاع الحكومي"، ما اعتبره بعضهم تأييداً ضمنياً من التحالف لمطالب تغيير الحكومة، بالإضافة إلى أن البيان لم يتضمّن التأكيد على دعمها بمواجهة التصعيد بصورة واضحة.



ويوم الأحد، شرعت السعودية في إجراء اتصالات مع مختلف الأطراف لاحتواء التصعيد في عدن، إذ أعلن "المجلس الانتقالي الجنوبي"، الاستجابة الكاملة لجهود ومسااعي التحالف في حلّ الأزمة، ودعا إلى الالتزام بالسلمية والحوار البناء لغاية تصويب الاختلالات". كما أظهر المجلس، رسائل تهدئة وتجاوب مع الرياض والرئيس عبدربه منصور هادي، بالتأكيد على الالتزام بـ"النهج السلمي"، لتغيير الحكومة والوقوف على الاختلالات كافة، وعلى الالتزام الكامل في المواجهة مع ما وصفه بـ"العدو المشترك"، والمتمثل بالحوثيين. لكن خطاب المجلس، بالتهدئة مع الرئيس والتصعيد ضد الحكومة، لا ينقص من كون تحركاته لفرض الأمر الواقع، في عدن، عسكرياً، هي انقلاب مكتمل الأركان، لكن الفارق في أنه يقدم نفسه حليفاً للتحالف بمواجهة الحوثيين، ويستمر بالاعتراف العلني بهادي. ومن المرجح أن يستجيب الأخير تحت ضغط التحالف وحديث حلّ الأزمة، لإجراء تعديل أو تغيير حكومي. وقال القيادي في "المجلس الانتقالي"، لطفي شطارة، في هذا الإطار، في تغريدة على حسابه في موقع "تويتر"، أمس، إن "السقف سيرتفع الآن... قلناها ولم يسمعوا"، وهو ما يعني أن الوضع في عدن، حتى مع نجاح أي حوار أو تهدئة، قد لا يعود إلى ما كان عليه قبل 28 يناير/ كانون الأول.

إلى ذلك، كان من اللافت، في أحداث عدن أمس، انفجارها على الرغم من الجهود التي قادها التحالف الأيام الماضية، لمنع أي تصعيد، بما في ذلك، الاجتماع الذي عقده قيادات التحالف من القوات الإماراتية والسعودية، مع أحمد بن دغر، في المدينة، يوم السبت، وخرج بـ"إعلان الرفض القاطع للفوضى في عدن". لكن مضي الأمور نحو التصعيد يظهر كما لو أنها لم تكن تلقائية، بل جاءت على ما يبدو وفق توجه يعطي الضوء الأخضر لحلفاء أبوظبي الانفصاليين بفرض الأمر الواقع في عدن، ما لم تظهر تطورات الأيام المقبلة معطيات مخالفة.



حول موقف الأزهر من زيارة القدس

ياسر الزعاترة الدستور 2018\1\29

في حين دعا الرئيس الفلسطيني في كلمته أمام "مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس"، إلى زيارة العرب والمسلمين للقدس، بوصفها نوعاً من الدعم، رد الأزهر بموقف آخر يستحق التوقف.

وكيل الأزهر (عباس شومان) أكد على موقف "المشيخة" الراض لزيارة القدس تحت الاحتلال؛ معتبراً أن لا مصلحة في الزيارة في ظل الوضع الراهن؛ حيث أن زيارة القدس في ظل احتلال غاشم يريد القضاء على كل المعالم الإسلامية والمسيحية والتاريخية والحضارية في المدينة، تترتب عليها مفاسد جسيمة، ومضارٌ عظيمة ونتائج وخيمة، حسب كلامه.

وأشار شومان إلى مواقف رجال الأزهر وعلمائه الكبار الذين رفضوا زيارة القدس تحت الاحتلال؛ حيث رفض الشيخ عبد الحلیم محمود مرافقة السادات في زيارته للقدس، وعلق الشيخ جاد الحق الزيارة بتطهر الأرض من دنس المغتصبين.

وقال شومان إن "الفتوى الشرعية التي بين أيدينا إلى الآن، والتي تعضدها مواقف علماء الأزهر الشريف وشيوخه الأجلاء، وكذا الموقف المشرف للكنيسة المصرية، هي أن زيارة القدس تحت الاحتلال متوقفة على تقدير المختصين ببلاد المسلمين للمصلحة في ذلك، فتكون جائزة إذا ما غلبت المصلحة، وممنوعة إذا غلبت المفسدة".

وشدد وكيل الأزهر على أن الأولى بالمسلمين اليوم أن يشدوا الرحال إليها؛ لا لزيارتها تحت الاحتلال، وإنما لتحريرها بكل وسيلة ممكنة؛ فالمسلم لا يفرط في شبر من أرض سلبها معتد أثيم، فكيف والأرض المغتصبة أرض الإسراء والمعراج؛ أولى القبلتين وثالث الحرمين؟".

هذا موقف جميل ويستحق التحية دون شك، وهو ذاته موقف كل القوى الحية، والعلماء المعتبرين في العالم الإسلامي، وليس شخصاً بعينه، أو جماعة بعينها.

لا يكاد الجدل حول هذه القضية يتوقف حتى يعود من جديد بسبب تصريح من هنا أو هناك، أو موقف لهذا الطرف أو ذاك، وآخر ذلك قول مسؤول فلسطيني في خطبة جمعة إن "زيارة مدينة القدس حالياً أشد وجوباً من زيارة مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة".



قلنا مرارا ما ذكره وكيل الأزهر، أن هذه ليست فتوى تقليدية، وإنما تقدير قائم على المصالح والمفاسد، وهنا لا يجد الداعون للفكرة غير حديث دعم صمود المقدسيين، وهو ما نرد عليه دائما، بأنه لو كان تقدير الغزاة أن الأمر كذلك لمنعوا الزيارة بكل تأكيد، وما موقفهم بمنع المتضامنين الأوروبيين، وهم لا يحتاجون إلى تأشيرات أصلا سوى تأكيد على ذلك.

أما دعم الصمود فلا ينبغي أن يمر من خلال مسارات تطبع العلاقة مع المحتل، ولا خلاف على أن سبل دعم الصمود كثيرة؛ لا حاجة لأن يكون من بينها السفر للسياحة في القدس وتل أبيب وحيفا ويافا. وحتى لو كان "السياح" سيمضون بعض الوقت في الضفة الغربية، فإن علاقة جماهير الأمة مع فلسطين بوضعها الحالي ليست علاقة سياحة، ما ينسحب على العلاقة مع الشعب أيضا.

لو كانت السلطة هي التي تمنح حق العبور للأراضي المحتلة وليست سلطات الاحتلال لما كانت هناك أية مشكلة، بدليل أن أحدا لم يقل إن السفر إلى قطاع غزة في الوقت الراهن بعد سيطرة المصريين على المعبر نوع من التطبيع، لكن تأشيرة السفر في الحالة التي يدعو إليها القوم إياهم ينبغي أن تصدر من سلطات الاحتلال.

لا ننسى هنا حقيقة أن الدعوة إلى زيارة العرب للأراضي المحتلة هي في جوهرها دعوة لدعم الاقتصاد الإسرائيلي، أكثر من دعم الاقتصاد الفلسطيني، لأن الأول هو من سيستفيد منها في واقع الحال تبعا لإمكاناته ولاتساع الرقعة الجغرافية التي يسيطر عليها (هو يسيطر عمليا على كل فلسطين باستثناء قطاع غزة من الداخل)، فضلا عن جمالياتها (وجود البحر والخدمات السياحية المثيرة فيها). ومن يتوقع أن السائح العربي سيزور القدس ورام الله ويترك حيفا ويافا وتل أبيب واهم. بدليل أن الرحلات السياحية التي يعلن عنها لزيارة القدس لا تشمل سوى وقت قصير في المدينة تليه جولات أخرى في المدن المحتلة عام 48.

ليس ذلك وحده هو ما يدفعنا لرفض هذه الدعوة، وإن حضر في سياق تقييم المصالح والمفاسد، فما يعيننا أكثر هو تطبيع العلاقة مع العدو، وتجاهل العلاقة العدائية معه كمحتل لهذه الأرض.

لا داعي لطرح السؤال الذي نطرحه دائما ويهرب منه أنصار التطبيع ممثلا في سبب تسهيل الاحتلال لزيارات العرب والمسلمين مقابل منع أمثال الشيخ رائد والشيخ عكرمة وفلسطينيي الضفة الغربية من دخولها!!

تم بحمد الله

